رسالة من متصرف مدينة بغداد، جاء فيها:

«لقد علمت الحكومة بأنك أنشأت جمعية باسم ' الجمعية الصهيونية في بغداد ' ، والتي ترمي الى الاتحاد مع الصهيونية، والى تشجيع السكان الى الانضمام اليها. وهناك أسباب تجعل الحكومة تعتقد بأن الجمعية المذكورة تتكون من أعضاء ومن هيئة ادارية، وانها بدأت تعمل على نشر الفكرة الصهيونية، وعقد الاجتماعات، وجمع الاموال. وعليه، فاننا نعلمك بأن الحكومة لا تعترف بأية منظمة قائمة من هذا النوع، طالما انها لم تؤسس وفقاً لنصوص قانون الجمعيات. اننا نحذرك، اذاً، من ان كل عمل تقوم به تحت هذا الاسم سيكون عرضة للعقوبة. ووفقاً للمادة ١٦ من القانون المذكور أعلاه، فان جمع الاموال، بطرق تختلف عن الطرق التي حددها قانون الالعاب (اليانصيب والاسهم)، هو عمل غير مشروع، يخضع للمادة المذكورة أعلاه»[١١٠].

واعتقل ساسون في السادس من حزيران (يونيو) ١٩٣٥، لاستمراره بمراسلة جمعيات صهيونية مختلفة خارج بغداد، والقيام بدعاية للهجرة الصهيونية الى فلسطين، وعقد اجتماعات صهيونية[١١١]. وفي تموز (يوليو) ١٩٣٥، ابعدت السلطات العراقية ساسون من العراق[١١٢].

وكانت الحكومات العراقية المتعاقبة، خلال عهد الاستقلال، تراقب تحركات اليهود القادمين من فلسطين، تخوفاً من ان يقوم هؤلاء بأعمال الجاسوسية لحساب المنظمات الصهيونية، أو العمل على نشر المبادىء الصهيونية، أو القيام بجمع التبرعات لمؤسسات صهيونية، حيث كانت السلطات العراقية تتعقب آثارهم وتراقب تحركاتهم عن كثب[١١٣]. وفي حالة الاشتباه بممارسة هؤلاء اليهود للنشاطات الصهيونية، كانوا يطردون من العراق. ومن الامثلة على ذلك، ذكر فيفان هولت، في تقريره الذي رفعه الى وزارة الخارجية البريطانية، عن اسحق بن تسفي، الذي كان في زيارة للعراق، العام ١٩٣٥: «... هو موظف كبير في المنظمة الصهيونية في فلسطين؛ فحامت حوله الشكوك في أنه يدعو الى الصهيونية على الرغم من التوصيات التي زوّده بها المندوب السامي في القدس. ولدى عودته الى العراق من ايران، قوبل، على الفور، بمضايقة شديدة من الشرطة العراقية، التي حجزت جواز سفره، ولم يُرجَّع جواز السفر اليه، الّا بعد تدخل شخصي وعاجل من القائم بالاعمال لدى رئيس الوزراء، حيث سمح له بأن يغادر، بسلام»[١١٤].

وكان لموقف الرأي العام العراقي، المعادي للنشاط الصهيوني، أثر هام في التقليل من شأن هذا النشاط. وقد تمثل ذلك في تحذير وتنبيه العراقيين كافة من خطورة النشاط الصهيوني على العراق، اضافة الى العمل على منع تغلغله هناك؛ كما طالب الرأي العام العراقي الحكومة بمنع ادخال البضائع والصحف الصهيونية الى العراق، اضافة الى مطالبتهم بابعاد المدرسين الصهيونيين من المدارس اليهودية[١١٥]. وأصدر رجال الدين المسلمين في بغداد فتوى تنص على مقاطعة البضائع الصهيونية[١١٦]. وتمثلت ردود الفعل القومية في العراق تجاه النشاط الصهيوني في قيام بعض اعضاء نادي المثنّى، وهو ناد قومي ظهر في العراق العام ١٩٣٥، وتكوّن من عناصر عراقية، وعربية، مثل العناصر الفلسطينية والسورية واللبنانية، باصدار رسالة هامة، في العام ١٩٣٦، حملت عنوان «اخطار الصهيونية على العرب والاسلام»، وذلك ادراكاً من النادي للخطورة التي تمثلها الحركة الصهيونية على البلاد العربية عامة، والعراق خاصة. ودعت الرسالة الى مقاطعة البضائع الصهيونية وبضائع الشركات الاجنبية التي تتعامل مع الصهيونيين، ومنع المطبوعات والصحف الصهيونية من التداول في الدول العربية، واقصاء دعاة الصهيونية، والتشديد على القادمين من فلسطين،